

مداخلة ممثلة وزارة العدل (السلطة الوطنية الفلسطينية)

ريم أبو الرب، مستشارة قانونية

في المؤتمر الاقليمي حول
دعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية

البحر الميت، المملكة الاردنية الهاشمية
21-23 كانون الثاني 2008

"بسم الله الرحمن الرحيم"

السيد الرئيس
السادة أصحاب المعالي
السيدات و السادة

في البداية أود أن أشكر الجهات الراعية لهذا المؤتمر المملكة الاردنية الهاشمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وكذا مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة.

أيماناً من السلطة الوطنية الفلسطينية في تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، تمت مشاركتنا في التقييم الذاتي في الدورة التدريبية التي جمعنا في عمان بتاريخ 16-12-2007 لذا ستكون مداخلتي عن التجربة الفلسطينية في هذا السياق.

لقد تبنت القوانين الفلسطينية كثير مما جاء من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ففي مجال مكافحة الفساد المالي قد تم اصدار قرار بقانون مكافحة غسل الاموال لسنة 2007 حيث تجاوب هذا القانون مع المتطلبات الواردة في هذه الاتفاقية بشكل كبير فقد تم تشكيل لجنة وطنية لمكافحة غسل الاموال وقد نص هذا القانون على انشاء وحدة المتابعة المالية وهي وحدة مستقلة ادارياً ومالياً ومهمتها هي طلب المعلومات من الجهات الخاضعة للقانون عن العمليات المالية التي يشتهب بوجود عملية غسل الاموال.

وقد أوجب القانون على هذه المؤسسات الاحتفاظ بهذه المستندات مدة لا تقل عن عشر سنوات.

وقد عرف القانون جريمة غسل الاموال وحدد نطاقها ونص على الجرائم الاصلية التي تتحصل من المال الغير مشروع الذي يعد محلاً لجريمة غسل الاموال، كما تعرض القانون لتدابير الاسترداد المباشر للممتلكات وتم تخصيص فصل كامل للعقوبات وتم التطرق الى كشف السرية البنكية. لا بد من الاشارة الى انه قد تم اصدار قانون الكسب الغير مشروع

لسنة 2005 حيث نص القانون على انشاء هيئة لمكافحة الكسب غير المشروع و تتمتع هذه الهيئة بالاستقلال الاداري والمالي . ويتمتع رئيس الهيئة وموظفيها بالحصانة بالنسبة لأعمالهم.

وتختص هذه الهيئة بحفظ اقرارات الذمم المالية وطلب اية بيانات أو ايضاحات تتعلق بها والتحقق من الشكاوي التي تقدم عن الكسب الغير مشروع. وتسعى السلطة حالياً الى مأسسة هذه الهيئة.

السيدات والسادة الحضور

هناك كثير من القوانين الفلسطينية التي تعنى بمكافحة الفساد مثل قانون ديوان الرقابة المالية والادارية وقانون اللوازم العامة لسنة 1998 الذي حدد شراء اللوازم وادارتها وقانون العطاءات للاشغال الحكومية الذي انشئ لجنة عطاءات مركزية وحددت صلاحياتها. وقد قامت النيابة العامة بتشكيل نيابة متخصصة لمكافحة جرائم الفساد والتموين والتهرب الجمركي وبالفعل تم فتح العديد من الملفات. ولا بد من الاشارة الى ان رئيس مجلس الوزراء السابق قد قام بتبليغ الامين العام للامم المتحدة ان السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بتطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما اكد رئيس الوزراء الحالي في اليوم العالمي لمكافحة الفساد على التزام السلطة الوطنية في تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. ومن احدى الاليات التي اعتمدها ديوان الرقابة المالية والادارية هو التدقيق الثنائي والمتعدد الاطراف، حيث خاطب معظم اجهزة المراقبة المالية والادارية في الدول العربية والدول التي تقدم مساعدات للدول العربية والقيام بتدقيق المشترك على المساعدات الخارجية التي يتلقاها الشعب الفلسطيني من الخارج و اصدار تقرير مشترك ما بين ديوان الرقابة الادارية والمالية الفلسطينية واجهزة الرقابة العليا في الدول التي تقدم المساعدة.

ومرة اخرى نعود ونقدم عبارات الشكر لكل من يسهر على حسن سير اشغال المؤتمر.